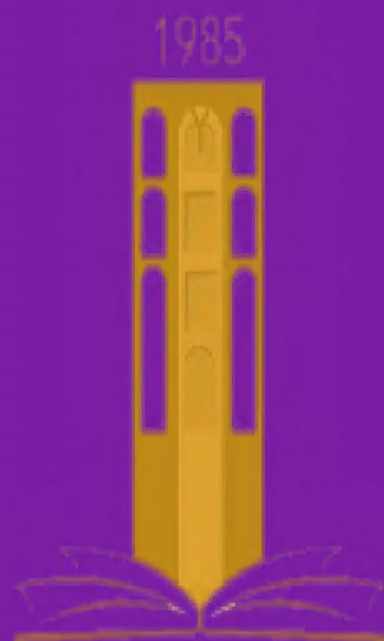


الشريعة القانونية

الطالب
طيوب محمد



طالبة سنة أولى حقوق كل الوطن



جامعة محمد بوفياف - المسيلة

University of Mohamed Bouafia - M'sila

السنة أولى السداسي الثاني

مجلة

الشهاب

مثل ما كان سلفنا نكون





أولا : مفهوم الشريعة الإسلامية

- ١- لغة :
تطلق في الأصل على مورد الماء أي منبع و مصدر
- ٢- اصطلاحاً :
الشريعة في الاصطلاح يقصد بها كل ما سنى الله تعالى لعباده من الأحكام الاعتقادية والأخلاقية والعملية، أو كل ما شرع الله تعالى لعباده من الدين والأحكام المختلفة، وسميت هذه الأحكام شريعة لاستقامتها وشبهها بمورد الماء لأن بها حياة النفوس والعقول كما أن في مورد الماء حياة الأبدان

- ٣- مفهوم الإسلام :
من الإسلام وتعني الإستسلام والإنقياد لله وقد خص الله الدين الذي أرسل الله به محمد صلى الله عليه وسلم بهذا السم « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً »

ثانياً : أقسام الشريعة

- ١- الأحكام الاعتقادية : تتعلق بأساس العقيدة كالإيمان بالله والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر وما فيه من بعث والحساب التوحيد بصفة عامة
- ٢- الأحكام التهديبية : تندرج الأحكام التهديبية ضمن علم لأخلاق؛ وقد جاءت الشريعة الإسلامية لبناء الإنسان من الداخل ذلك أن الأخلاق هي عماد الأمم، و يتعلق يذا النوع من الأحكام بصفة عامة ببيان الفضائل التي يجب على الإنسان أن يتحلى بها، كالصدق والكرم والشجاعة و يجتنب الرذائل مثل كذب و جبن
- ٣- الأحكام العملية : إن الشريعة الإسلامية بدأت أولاً ببناء العقيدة وترسيخ قواعد ودعائم الإيمان في نفوس الناس ثم تدرجت لتنظم الحياة العملية للإنسان و مخاطبتهم بتكليف شرعي فنظمت كل أفعالهم أقولا و أفعلا ويجدر الإشارة الى أن الفقه الشرعي هو «العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبط من أدلتها التفصيلية» و يمكن إسقاطها على جملة من تنظيمات القانون الوضعي كما يلي :
- ★ احكام العبادات المحضة : . الصلاة والصيام والحج والطهارة والزكاة وغنىا من الأحكام التعبدية



★ أحكام المعاملات :

أحكام متعلقة بالأسرة من زواج وطلاق ونسب ونفقة وحضانة وغنى وتسمى الاح وال شخصية الأحكام المتعلقة بمعاملات الأفراد الدالية من بيع وإجارة ورهن وقرض وتدخل في القانون المدني و التجاري الأحكام المتعلقة بالقضاء والأفعال المنهي عنها وعقوباتها وتدخل في اطار القانون الجزائي القانون المتعلقة بالأجانب المستأمنت (أنظمة بخص الرعايا الأجانب في الدولة) وتدخل في إطار قانون دولي الخاص)

ثالثا : خصائص الشريعة

١- خاصية الربانية :

إن الشريعة الإسلامية تختلف عن القوانين الوضعية بدا أنها وضع البشر الضعيف القاصر في رؤيته لما هو أصح لو وأنسب لمصالحه الأنية أو المستقبلية. كما أنها تختلف عن غيرها من الشرائع السماوية الأخرى حيث أنها جاءت للبشرية جمعاء وهي باقية ليوم الدين. إن خاصية الربانية التي تختص بها تشريعات الإسلام ونظمها لا يتمتع بها أي دين أو قانون وضعي فالأنظمة في العالم أما وضعية أو كانت الإهية و امتدت لها يد تحريف

٢- خاصية الواسطية :

تعتبر خاصية الواسطية مظهر من مظاهر ن الدين الإسلامي الذي ارتضاه الله تعالى لعباده. و هذه الخاصية العظيمة تتجلى في أن التشريعات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ضبطت في نسق وسط لا افراط فيها ولا تفريط الشمولية :

لقد روج العلمانيون ومن سلك مسلكهم وثق لفهم لفهم إلى أن الشريعة الإسلامية لا تملك سوى النظام الروحي مقصورة على تنظيم حياة الأفراد مع ربه فدين عندهم محصور في قفص الصدي للمساجد عندهم و تجاوزت لم تتعدى جدران المساجد غير أن الناظر في القرآن الكريم وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- الرئيسان لا يدع مجالاً للريب بشمولية المنهاج و نظمه لكافة شؤون الخلق ذلك من خلال النصوص التشريعية المتنوعة التي تهدف للحفاظ على حياة الإنسان و منهاجه

٢- ثبات الشريعة و مرونتها دون امكانية تطورها :

من أحكام الشريعة الإسلامية ما هو قطعي الثبوت قطعي الدلالة ويبقى ثابتاً صالحاً لكل زمان ومكان كالصلاة وسائر العبادات وكذا أحكام الزواج والطلاق والميراث وكتابة الديون وحرمة الربا والزنا و تشريع القصاص... وغيرها لا تتأثر بتغير الأزمان أو الأماكن أو الأفراد الاجتماعية بينما يوجد أحكام أخرى وضعت لها قواعد كلية ومبادئ عامة لا تتغير وغير قابلة للتطوير بما أنها تشريع الهي إنما تكون بوسع المجتهدين أن يتوصلوا لأحكام تتناغم مع روح تشريع و تسائر حاجة الإنسان وهذا ما يعكس مرونة الشريعة الإسلامية



رابعاً : مصادر الشريعة الإسلامية

تنقسم مصادر التشريع من حيث قوتها إلى مصادر تشريع أصلية، ومصادر تشريع تبعية أو ثانوية. أما مصادر التشريع الرئيسية فهي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الصحابة، والاجتهاد المتمثل بالقياس وغير تلك المصادر كالاستحسان، والمصالح المرسلة، وقول الصحابي وفتواه: فهي مصادر تبعية غير أصلية.

١- المصادر الأصلية

القرآن الكريم: هو كلام الله المنزل على سيدنا محمد -عليه الصلاة والسلام- المكتوب بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس والمنقول إلينا بالتواتر. [٤] ويعتبر القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر التشريع إطلاقاً، وقد أجمع الفقهاء على كونه من مصادر التشريع واعتباره في ذلك.

السنة النبوية: يقصد بها كل ما صدر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع، إلا أن الإمام الشافعي جعل القرآن الكريم والسنة النبوية في الدرجة نفسها: بمعنى أن المصدر الأول للتشريع الإسلامي عند الإمام الشافعي هو القرآن والسنة. [٢] وقد جاءت السنة النبوية لتوضح ما جاء في القرآن الكريم من أحكام، وتفصيل جزئياته، أو لتثبت حكماً جديداً لم ينشر إليه كتاب الله، فهي موضحة لكتاب الله متممة له.

الإجماع: يقصد به اتفاق مجموعة من المجتهدين الثقات في عصر من العصور على حكم خاص لمسألة من المسائل الفقهية.

القياس: هو إيجاد علة مشتركة لإحدى المسائل التي لم تكن في عصر النبي وصحابته، ولم يرد فيها نص شرعي مع مسألة أخرى ورد فيها نص شرعي، ثم إيقاع ذلك الحكم على المسألة المستحدثة لاتحادهما في العلة بحيث يصبح لهما الحكم نفسه.

